العدد 2020-70

دراسات إقتصادية

أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية

إعداد: د. محمد إسماعيل جمال قاسم

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية

إعداد

د. محمد إسماعيل جمال قاسم

صندوق النقد العربي
أكتوبر 2020

© صندوق النقد العربي 2020

حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الإلكتروني. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرةً عن وجهة نظر مؤلفي الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 2 971+

فاكس: 6326454 2 971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

قائمة المحتـــــويات

الملخص التنفيذي 1

أولاً: التطورات على صعيد قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي 3

ثانياً: التطورات على صعيد قطاع السياحة والسفر في الدول العربية 6

1. السياحة الإجمالية 6
2. السياحة البينية العربية 12
3. صناعة السياحة والسفر في الدول العربية 14
4. الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الدول العربية لمساندة قطاع السياحة 15
5. التحديات التي تواجه قطاع السياحة وإجراءات التغلب عليها 20

ثالثاً: تقدير نموذج كمي لدراسة أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية 22

1. الأدبيات والدراسات السابقة 22
2. تقدير أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية 24

رابعاً: التوصيات 26

المراجع 28

الملخص التنفيذي

حقق قطاع السياحة خلال العقود الأخيرة معدلات نمو مرتفعة وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي لتمثل نحو 10.4 في المائة خلال عام 2019، ليصبح بذلك من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات التشغيل، والحد من الفقر، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات، وتعزيز الاحتياطيات الرسمية والمتحصلات من النقد الأجنبي.

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بجائحة فيروس كورونا المُستجد نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر. من المتوقع وفق تقديرات منظمة السياحة العالمية التي تستند إلى ثلاث فرضيات محتملة لأثر الفيروس، تراجع ناتج قطاع السياحة بنسبة تتراوح ما بين 60 و80 في المائة خلال عام 2020[1].

سوف يُعرض هذا التراجع الكبير وغير المسبوق الملايين من مواطن الشغل في قطاع السياحة للخطر وسوف يمثل تحدياً أمام قدرة الدول النامية على دعم الناتج والتشغيل، وفقدان محتمل كبير للعائدات من النقد الأجنبي، وارتفاع العجوزات في موازين المدفوعات، بما سوف ينعكس على قيمة عملات الدول التي تعتمد على قطاع السياحة مقابل العملات الدولية.

على مستوى الدول العربية بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 حوالي 11.4 في المائة [2]، كما يساهم القطاع في توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتعزيز العائدات من النقد الأجنبي التي تساهم في رفد مستويات الاحتياطيات الرسمية. انعكاساً لذلك تبذل الكثير من دول المنطقة الجهود من أجل التطوير الدائم لهذا القطاع بهدف زيادة تنافسيته وقدرته على جذب المزيد من السائحين من كافة دول العالم.

كان لانتشار فيروس كورونا المُستجد تداعيات ملموسة على قطاعات السياحة في عدد من الدول العربية، لاسيما في الدول العربية التي تعتبر وجهات رئيسة للسياحة العالمية وهو ما يتوقع في ضوئه تراجع كبير للعائدات السياحية في هذه الدول. فعلى سبيل المثال من المتوقع انخفاض الإيرادات السياحية في مصر بنسبة تتراوح بين 75 و100 في المائة بحسب الفرضيات المختلفة لانتشار الفيروس[3].

في هذا الإطار، ونظراً لأهمية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصادات العربية، تستهدف هذه الورقة بشكل أساسي رصد الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الدول العربية من خلال تقدير نموذج كمي باستخدام

[1] WTO, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package".
[2] صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربي.
[3] معهد التخطيط القومي (2020). جمهورية مصر العربية، "تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة"، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

السلاسل الزمنية المقطعية لست عشرة دولة عربية [4] خلال الفترة (1995-2018) لقياس أثر عدد من المتغيرات ذات الصلة بقطاع السياحة مثل الإنفاق على قطاع السياحة، والعائدات السياحية، على النمو الاقتصادي، في ستة عشرة دولة عربية.

أشارت نتائج الدراسة إلى تأكيد الأثر الإيجابي لكل من العائدات من السياحة والإنفاق السياحي على معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تساهم كل زيادة بواقع واحد في المائة في العائدات على السياحة في رفع معدل النمو الاقتصادية للدول العربية بنحو 0.36 نقطة مئوية، فيما تؤدي زيادة مماثلة في مستويات الإنفاق السياحي في الدول العربية إلى زيادة معدل النمو بنحو 0.28 نقطة مئوية.

خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات على صعيد السياسات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء قطاع السياحة في الدول العربية، من أهمها ضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة من خلال ضمان تحسين وتطوير شبكة الطرقات وتحديث المنشآت السياحية، علاوةً على تشجيع السياحة البينية بين الدول العربية، وتفعيل الاتفاقيات السياحية وإطلاق مشاريع سياحية مشتركة بين الدول العربية. إضافة إلى العمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات السياحية في الدول العربية ورفع مستوى جودتها وفقاً للمعايير العالمية، وتأهيل الكوادر العاملة في قطاع السياحة ورفع مستوى مهارتها في مجال الإرشاد والتسويق السياحي وتصميم البرامج السياحية.

كما أكدت الدراسة أهمية التركيز على تعزيز دور السياحة الداخلية في عدد من الدول العربية وتقوية مساهمتها في إجمالي عدد الليالي والإيرادات السياحية، إلى جانب تشجيع الطيران منخفض التكلفة لجذب أعداد أكبر من السائحين من الأسواق الرئيسة والواعدة. وأوضحت الدراسة أن طول فترة التعافي المتوقع لقطاع السياحة العربي يستلزم تمحور التدخلات الحكومية حول صياغة خطط عاجلة لدعم تعافي المنشآت العاملة في قطاع السياحة وتمكينها من تجاوز آثار الأزمة ومعاودة النشاط والمحافظة على العمالة التي توظفها من خلال عدد من السياسات والإجراءات التي تطرقت إليها الدراسة.

بناءً عليه، تبدأ الورقة باستعراض التطورات على صعيد قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي، ثم يتبعها استعراض التطورات الخاصة بقطاع السياحة والسفر على مستوى الدول العربية وذلك من خلال رصد وتتبع المتغيرات الخاصة بقطاع السياحة الاجمالية والبينية، ومكونات صناعة السياحة والسفر. كما تتطرق الورقة إلى الإجراءات والسياسات المتخذة لمساندة قطاع السياحة في الدول العربية، والتحديات التي تواجه القطاع وكيفية التغلب عليها وذلك من واقع استبيان أعده صندوق النقد العربي لهذا الغرض وتم استيفائه من قبل الجهات المعنية في الدول العربية ممثلةً في وزارات السياحة. وتنتهي الدراسة باستعراض النموذج الكمي المُستخدم والنتائج التي تم التوصل اليها في هذا الشأن.

[4] اشتمل النموذج على بيانات لكل من الدول العربية التالية: الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وسورية، والعراق، وعُمان، والقمر، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، وموريتانيا واليمن.

أولاً: التطورات على صعيد قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وأكثرها ديناميكية، فهو يمثل أحد أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير النقد الأجنبي، وخلق فرص العمل، وهو ما يجعل القطاع أحد أهم الفرص المساندة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من الدول النامية. بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 10.3 في المائة في عام 2019 تمثل نحو 8.9 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي عام 2018[5].

كما سجل قطاع السفر والسياحة نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2019، متجاوزاً معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي. إضافة إلى أن القطاع كان مسؤولاً خلال السنوات الخمس الماضية، عن توفير واحدة من بين كل أربعة فرصة عمل جديدة يتم إضافتها على مستوى الاقتصاد العالمي.

من جانب آخر، تمثل السياحة نحو 30 في المائة من صادرات الخدمات العالمية (1.5 تريليون دولار أمريكي)، وما يصل إلى 45 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في البلدان النامية، مما يجعل القطاع داعماً رئيساً لجهود الحكومات على صعيد خلق الناتج وفرص العمل[6].

من المتوقع ارتفاع مساهمة قطاع السياحة ليصل إلى حوالي 11.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل حوالي 13085 مليار دولار أمريكي في عام 2029 [7]. عالمياً، يمثل نصيب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة حوالي 47 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لقطاع السفر والسياحة.

شكل رقم (1)
عائدات قطاع السياحة العالمي والمساهمة في الناتج المحلي العالمي
(2019-2016)

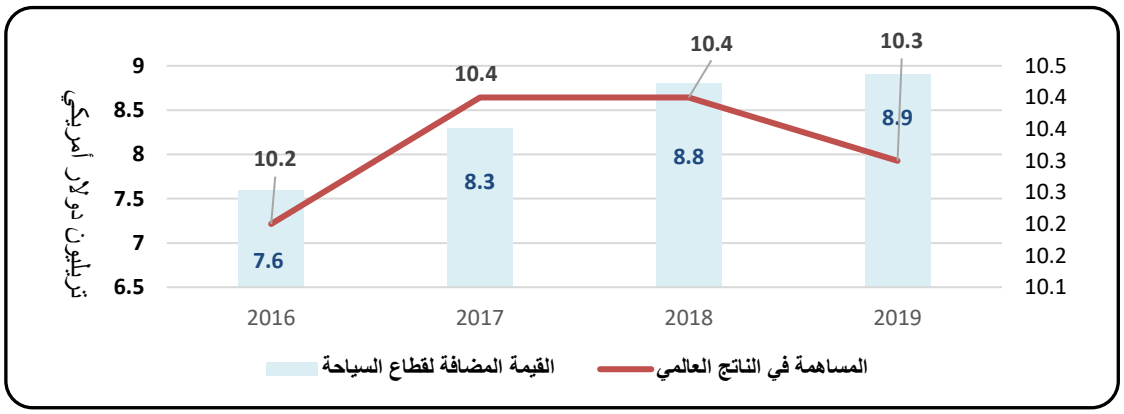

المصدر: منظمة السياحة العالمية، تقرير الأثر السياحي على الاقتصاد العالمي، أعداد مختلفة.

[5] World Travel & Tourism Council, Economic Impact 2019.
[6] The World Travel & Tourism Council (WTTC), (2020). Available at: https://wttc.org/.
[7] World Travel and Tourism Council, "Global Economic Impact & Trends" 2020, July 2020.

فيما يخص مكونات قطاع السياحة، يعتبر نشاط السياحة الداخلية، أحد أهم عناصر الجذب السياحي في العديد من الدول وهو ما يستدل عليه من ارتفاع حصة السياحة الداخلية لتستأثر بنحو 71.2 في المائة من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي. تمثل نسبة الإنفاق على السياحة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي حصةً ملموسةً في بعض الاقتصادات العالمية مثل فرنسا وإيطاليا، حيث ساهمت بحوالي 2.6 و2.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما على التوالي خلال عام 2019 [8]. ولقد اقترن هذا بحدوث نمو كبير في الإنفاق على السياحة الداخلية في كل من الدولتين، حيث ارتفع معدل نمو إجمالي الإنفاق على السياحة الداخلية في كل من فرنسا وإيطاليا بنحو 7 في المائة و10 في المائة على التوالي خلال عام 2019.

من جهة أخرى، شهدت السياحة الداخلية نمواً في بعض دول العالم، حيث ارتفعت على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 2 في المائة عام 2019. إضافة إلى ذلك، فقد بلغت نسبة الإنفاق على السياحة الداخلية في الصين والبرازيل حوالي 0.3 في المائة عام 2019.

أما فيما يتعلق بالسياحة الخارجية، تعتبر ألمانيا من أكثر الدول جذباً للسياحة الخارجية، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.6 في المائة خلال عام 2019. كما سجلت السياحة الخارجية بالمملكة المتحدة وفرنسا نسب قدرها حوالي 2.4 و2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. هذا وقد حققت السياحة الخارجية بكل من اليابان والولايات المتحدة والهند أقل نسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نحو 0.6 بالمائة في اليابان، و0.9 للكل من الولايات المتحدة والهند بالمائة خلال عام 2019، جدول رقم (2) وشكل رقم (2).

شكل رقم (2)
نسبة نفقات السياحة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول

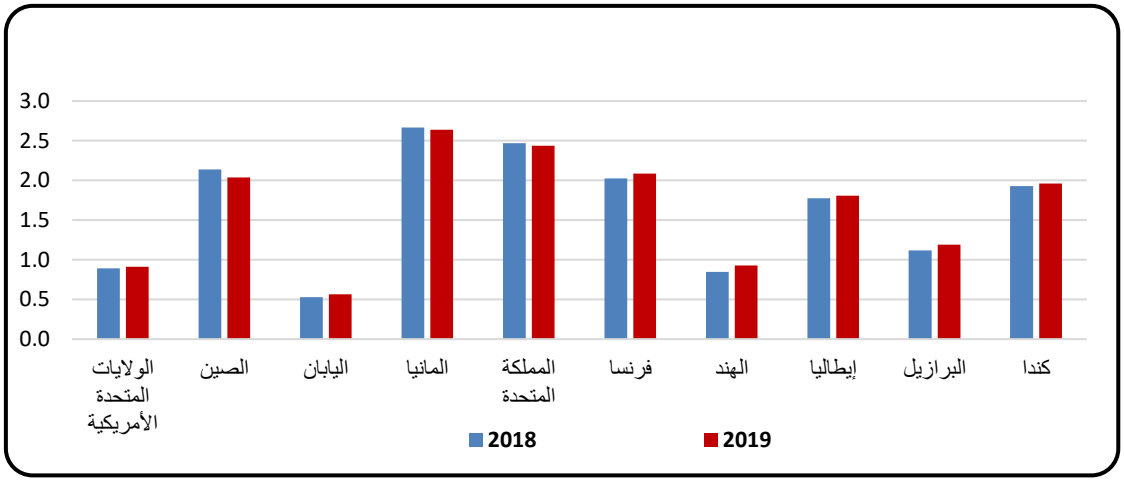

المصدر: منظمة السياحة العالمية، تقرير الأثر السياحي على الاقتصاد العالمي، أعداد مختلفة.

[8] المصدر: منظمة السياحة العالمية، تقرير الأثر السياحي على الاقتصاد العالمي 2020.

على صعيد التشغيل، يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تستقطب العديد من العمالة، حيث يساهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. تشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية، أن القطاع يوفر حوالي 330 مليون فرصة عمل على مستوى العالم بما يوازي عشر الوظائف العالمية. كما يوفر قطاع السياحة واحدة من بين كل أربع فرص عمل جديدة يتم توفيرها على مستوى العالم. علاوة على ما سبق، تتسم الوظائف في القطاع بالتنوع، فعلى سبيل المثال تمثل العمالة من الإناث في القطاع نحو 50 في المائة من مجمل القوى العاملة في القطاع في دول مجموعة العشرين مقابل 43 في المائة لنسبة تمثيل المرأة في باقي القطاعات الأخرى بدول المجموعة [9].

تتفاوت نوعية وطبيعة أنشطة وفرص العمل في قطاع السياحة، حيث يشمل هذا القطاع خدمات إقامة السياح (الفنادق والمؤسسات المماثلة وخدمات الإقامة الأخرى)، وأنشطة الصناعات التي تخدم الأغذية والمشروبات للسياح، ونقل الركاب ووكالات السفر، وأنشطة خدمات الحجز الأخرى.

تستحوذ الصين على المركز الأول عالمياً من حيث عدد العاملين في قطاع السياحة، حيث يقدر عدد العاملين لديها في هذا القطاع بحوالي 80 مليون عامل في عام 2018. هذا ويتوقع أن ينمو هذا القطاع بنحو 3.9 في المائة بحلول عام 2029، ليرتفع عدد العاملين في الصين في قطاع السياحة إلى نحو 121.4 مليون عامل. بينما يتوقع أن ينمو هذا القطاع في الهند بنحو 2 في المائة خلال الفترة 2018-2029، ليصل عدد العاملين في قطاع السياحة الى حوالي 53 مليون عامل في عام 2029 مقارنة بحوالي 42.7 مليون عامل في عام 2018، جدول رقم (1).

جدول رقم (1)
إجمالي عدد العاملين في قطاع السياحية لبعض دول العالم
2018 و2029
(بالألف)

الدول	عدد العاملين في قطاع السياحة بالألف		عدد الوظائف التى ستخلق فى قطاع السياحة عام 2029 (بالألف)	معدل نمو العاملين في قطاع السياحة خلال الفترة (2018-2029) (%)
	2018	2029*		
الولايات المتحدة الأمريكية	14,290	16,948	2,658	1.6
الصين	79,910	121,425	41,515	3.9
اليابان	4,608	5,016	408	0.8
المانيا	5,382	5,509	127	0.2
المملكة المتحدة	4,201	4,664	463	1.0
إيطاليا	3,478	3,816	338	0.8
فرنسا	3,022	3,510	488	1.4
الهند	42,673	52,999	10,327	2.0
اسبانيا	2,831	3,434	603	1.8
المكسيك	9,463	12,191	2,728	2.3
البرازيل	6,855	8,171	1,316	1.6

* تقديرات منظمة السياحة العالمية

المصدر: منظمة السياحة العالمية (2020)، قاعدة بيانات مجموعة البيانات الإحصائية للسياحة.

[9] World Travel and Tourism Council, (2020), "Global Economic Impact & Trends", July.

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بجائحة فيروس كورونا المُستجد نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

كما نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة 22 في المائة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020. أدى ذلك إلى انخفاض أعداد المسافرين الراغبين في السياحة والسفر، خاصة إلى عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، لا سيما الصين وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر المقاصد السياحية الجاذبة للسائحين على مستوى العالم.

من المتوقع وفق تقديرات منظمة السياحة العالمية التي تستند إلى ثلاث فرضيات محتملة لأثر الفيروس، تراجع ناتج قطاع السياحة بنسبة تتراوح ما بين 60 و80 في المائة خلال عام 2020[10]. سوف يُعرّض هذا التراجع الكبير وغير المسبوق الملايين من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في قطاع السياحة للخطر وسوف يمثل تحدياً أمام قدرة الدول النامية على دعم الناتج والتشغيل، وفقدان محتمل كبير للعائدات من النقد الأجنبي، وارتفاع العجوزات في موازين المدفوعات، بما سوف ينعكس على قيمة عملات الدول التي تعتمد على قطاع السياحة مقابل العملات الدولية.

في هذا السياق، تشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة، إلى أن تفشي فيروس كورونا يُهدد بفقدان ما يقارب من حوالي 50 مليون وظيفة في قطاع السياحة، أي ما يعادل حوالي 12 إلى 14 في المائة من إجمالي العمالة في الدول التي يسهم فيها قطاع السياحة بجانب مهم من النشاط الاقتصادي. من المتوقع أن تكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أكثر الأقاليم تضرراً، حيث يتوقع أن ينخفض عدد السائحين في هذه الدول بنسبة تتراوح بين نحو 9 و12 في المائة في عام 2020.

ثانياً: التطورات على صعيد قطاع السياحة والسفر في الدول العربية

1. السياحة الإجمالية

شهد عام 2019 ارتفاع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية ليصل إلى حوالي 313.6 مليار دولار، مقارنة بنحو281.5 مليار دولار محققة خلال عام 2018، مُسجلاً زيادة بلغت نسبتها 2.2

[10] WTO, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package".

بالمائة[11]. جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية بنحو 2.9 في المائة ليصل إلى 107 مليون سائح خلال عام 2019 مقارنة مع 104 مليون سائح في عام 2018.

هذا، وقد سجل ناتج القطاع أعلى مستوى له في السعودية، حيث بلغ 79.5 مليار دولار في عام 2019، يليها كل من الإمارات ومصر بناتج للقطاع بلغ 58.2 مليار دولار، و48.3 مليار دولار في عام 2019 على التوالي. من ناحية أخرى، سجل عدد من الدول العربية ارتفاعاً ملموساً لناتج قطاع السياحة خلال عام 2019، وقد جاء على رأسها مصر بارتفاع مُسجل لناتج القطاع بلغ 22 في المائة. كما أرتفع كذلك ناتج القطاع بنسبة تراوحت ما بين 8 و9 في المائة في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي.

شكل رقم (3)
القيمة المضافة لقطاع السياحـــة في الدول العربية
(2019)

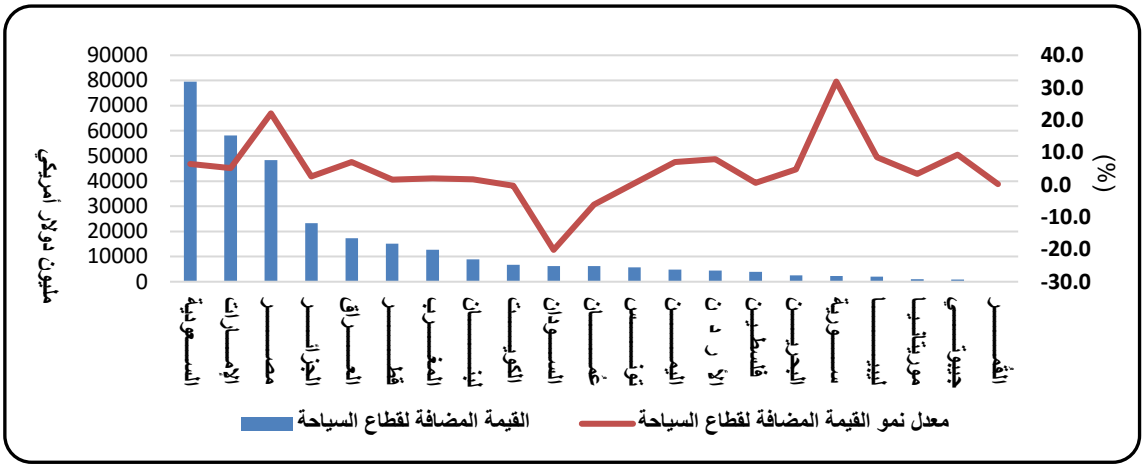

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".

فيما يخص الأهمية النسبية لقطاع السياحة على مستوى الدول العربية كمجموعة، استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية مجتمعة، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعةً حوالي 59 في المائة من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية أي ما يعادل حوالي 186 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019[12]، مقارنة مع نحو 170 مليار دولار أمريكي مسجلة خلال عام 2018.

على مستوى الدول الثلاث فرادى، فقد بلغت الأهمية النسبية لقطاع السياحة السعودي نحو 25.3 في المائة من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية، يليها الإمارات مستأثرة بنحو 18.5 في المائة من ناتج القطاع على مستوى الدول العربية مع ظهور عدد من إمارات الدولة كواجهة سياحية

[11] قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.
[12] صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، القطاع الحقيقي، 2020.

مميزة عالمياً، ثم مصر بنحو 15.4 في المائة من مجمل ناتج القطاع على مستوى الدول العربية خلال عام 2019 في ظل الثقل الكبير لقطاع السياحة المصري وتواجد نحو نصف آثار العالم بها وتعدد أنواع السياحة التي تشتهر بها[13] مثل السياحة التاريخية والثقافية، الترفيهية، والدينية، والسفاري، والعلاجية.

جدول رقم (2)
الأهمية النسبية لقطاعات السياحة في الدول العربية من مجمل ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية (2018 و2019)

	2018			2019			معدل النمو (2019-2018) (%)
	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون دولار أمريكي)	نسبة المساهمة في إجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون دولار أمريكي)	نسبة المساهمة في إجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	
الأردن	4,099	1.4	9.7	4,424	1.4	10.1	7.9
الإمارات	55,346	19.0	13.4	58,179	18.8	13.9	5.1
البحرين	2,460	0.8	6.5	2,577	0.8	6.7	4.8
تونس	5,623	1.9	14.2	5,650	1.8	14.6	0.5
الجزائر	22,658	7.8	13.0	23,234	7.5	13.7	2.5
جيبوتي	784	0.3	26.9	857	0.3	27.1	9.3
السعودية	74,709	25.6	9.5	79,469	25.6	10.0	6.4
السودان	7,807	2.7	16.3	6,234	2.0	16.5	-20.2
سورية	1,749	0.6	8.3	2,307	0.7	8.5	31.9
العراق	16,192	5.5	8.1	17,333	5.6	8.4	7.0
عُمان	6,632	2.3	8.4	6,220	2.0	8.2	-6.2
فلسطين	3,904	1.3	24.0	3,925	1.3	23.0	0.5
قطر	14,929	5.1	7.8	15,166	4.9	8.3	1.6
القُمر	234	0.1	19.6	235	0.1	19.7	0.2
الكويت	6,783	2.3	4.8	6,763	2.2	5.0	-0.3
لبنان	8,770	3.0	16.0	8,914	2.9	16.3	1.6
ليبيا	1,851	0.6	3.9	2,009	0.6	4.6	8.5
مصر	39,587	13.6	15.8	48,299	15.6	15.9	22.0
المغرب	12,417	4.3	10.5	12,661	4.1	10.8	2.0
موريتانيا	943	0.3	13.4	975	0.3	13.2	3.4
اليمن	4,472	1.5	19.5	4,783	1.5	19.5	7.0
مجموع الدول العربية	291,950	**100.0**	10.4	310,214	**100**	11.4	10.2

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".

[13] States Information Service, Egyptian Cabinet, (2017). "Egypt and Tourist Destinations", available at: https://sis.gov.eg/Story/116273?lang=en-us&lang=en-us.

شكل رقم (4)

الأهمية النسبية لقطاعات السياحة في الدول العربية من مجمل ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية (2019)

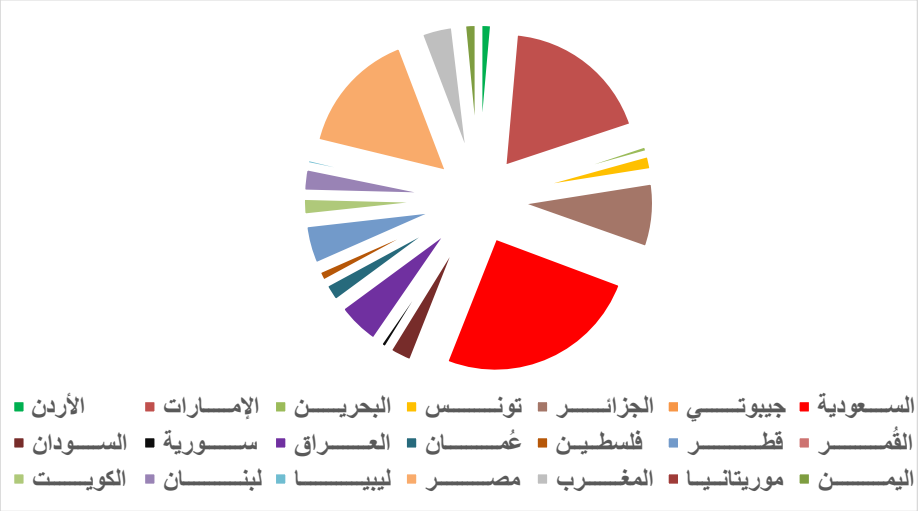

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية."

فيما يتعلق بمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالي على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نحو 11.4 في المائة، خلال عام 2019. ولقد زادت الأهمية النسبية للقطاع ليساهم بما يفوق 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي تعتبر وجهات سياحية عالمية، مثل السعودية ومصر والإمارات، علاوة على تونس والمغرب والجزائر والقُمر وفلسطين ولبنان وموريتانيا.

شكل رقم (5)

مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (%)

(2019-2018)

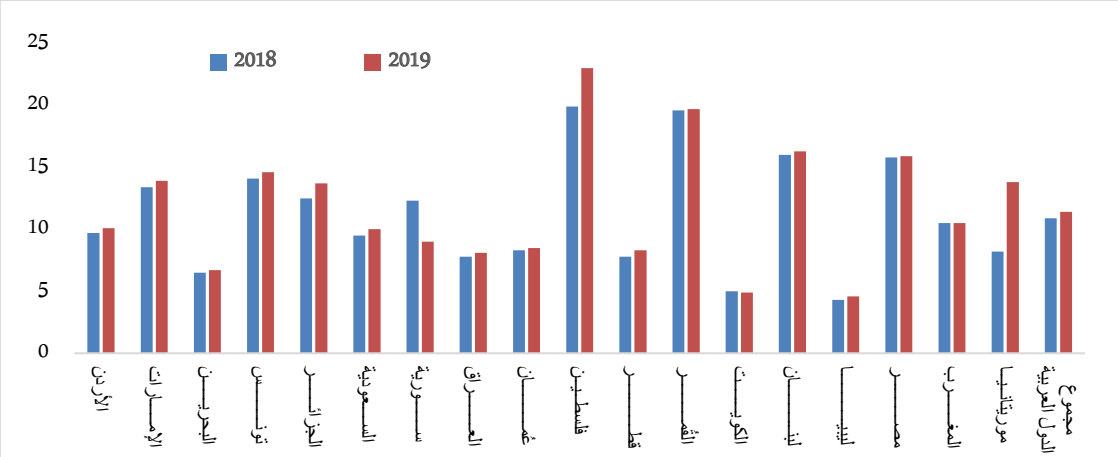

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".

أما بخصوص تطورات قطاع السياحة على مستوى الدول العربية كمجموعات، فقد سجل قطاع السياحة في الدول العربية المستوردة للنفط ارتفاعاً بنحو 10 في المائة خلال عام 2019، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته نحو 11.6 بالمائة خلال العام السابق. وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد سجل قطاع السياحة زيادة بلغت نسبتها حوالي 4.7 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بنسبة ارتفاع قدرها 4 في المائة في عام 2018. هذا بينما شهدت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط زيادة في قطاع السياحة بلغت حوالي 4.8 في المائة في عام 2019.

شكل رقم (6)
معدل نمو القطاع السياحي حسب المجموعات العربية
(2019-2018)

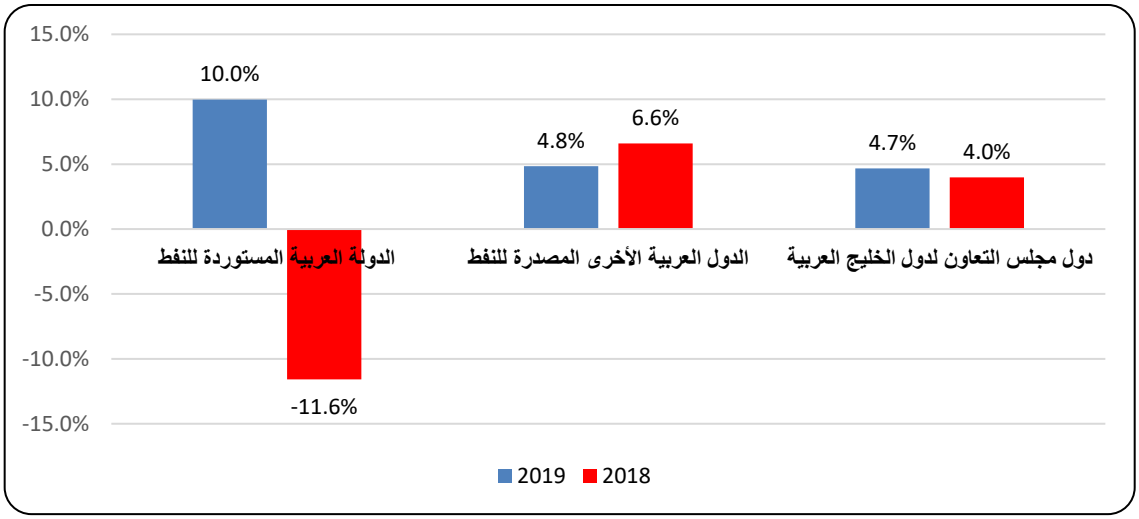

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".

على صعيد المكونات الرئيسة لقطاع السياحة التي تتمثل أساساً في أنشطة كل من السياحة الداخلية والخارجية)، فقد تباينت نسب مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث ارتفعت في بعض الدول العربية إلى مستوى تجاوز نسبة قدرها 10 في المائة، كما في كل من الأردن ولبنان والبحرين والتي سجلت نسب بلغت 13.6 بالمائة و12.3 في المائة و11 في المائة خلال عام 2019 على التوالي. في حين سجلت القُمر والمغرب نسبة بلغت 8.6 و7.9 في المائة عام 2019 على التوالي وسجلت قطر حوالي 7.8 في المائة خلال عام 2019. هذا وقد بلغ نصيب السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي في بقية الدول العربية مستوى أقل من 5.4 في المائة خلال عام 2019، جـــدول رقم (3).

جدول رقم (3)
حصة السياحة الخارجية والداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2018-2016)

(%)

	2016		2017		2018	
	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية
الأردن	3.5	12.8	3.7	13.8	3.5	14.7
الامارات	4.8	5.5	4.6	5.5	4.3	5.2
البحرين	6	12.5	13.9	12.4	10.7	10.2
تونس	2	4.1	2.2	4.5	2.4	5.8
الجزائر	0.3	0.2	0.4	0.1	..	..
جيبوتي	1.9	1.8	2	1.8	1.1	2.9
السعودية	2.7	2.1	2.8	2.2	2.3	2.2
السودان	0.2	1	0	0.8	0	2.5
العراق	4.5	1.8	4.2	1.5	3.5	0.9
عُمان	4	3.6	4.1	3.8	4	3.8
فلسطين	17.9	6.7	19.2	5.6	18.5	6
قطر	8.7	8.3	7.4	9.4	6.1	7.9
القمر	..	8.2	..	9.3	..	6.4
لكويت	11.9	0.7	11.4	0.5	10.1	0.6
لبنان	10.2	14.3	10.5	14.9	11.3	15.3
ليبيا	4.4	0.2	..	..	..	..
مصر	1.6	1.2	1.2	4.4	1.2	5.1
المغرب	2.2	7.7	2.6	8.3	2.5	8
موريتانيا	0.2	0.1	0.1	0	0.7	0.1
اليمن	0.1	0.3	..	..	..	..

المصدر: منظمة السياحة العالمية (2020)، مجموعة بيانات إحصاءات السياحة .

أما بخصوص نسبة مساهمة السياحة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد سجلت فلسطين حوالي 18.5 في المائة وهي أعلى نسبة بين الدول العربية عام 2018، مقارنة مع نسبة بلغت نحو 19.2 في المائة خلال عام 2017. كما تراوحت تلك النسبة بين حوالي 6.1 في المائة و11.3 بالمائة في كل من البحرين، قطر، الكويت، لبنان خلال عام 2018. إضافة الى ذلك سجلت نسبة مساهمة السياحة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن، الامارات، تونس جيبوتي، السعودية، العراق، عُمان، مصر، المغرب، وموريتانيا قيم تفاوتت بين 0.7 بالمائة و4.0 في المائة خلال عام 2018، جدول رقم (3).

من حيث انعكاسات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاعات السياحة العربية والجهود التي تبنتها الحكومات العربية لدعم تعافي القطاع [14]، تضرر عدد من الدول العربية من توقف أنشطة السياحة، لاسيما في إحدى عشرة دولة عربية، يأتي على رأسها كل من السعودية والإمارات ومصر وتونس والمغرب وفلسطين والأردن والكويت.

[14] صندوق النقد العربي، (2020). " تداعيات أزمة فيروس كورونا المُستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي"، موجز سياسات، العدد الخامس عشر.

بناءً عليه، تبنت الحكومات العربية حزم من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة، وضمان قدرة منشآته على الوفاء بالتكاليف التشغيلية، وتمكينها من الإبقاء على العمالة لديها. تنوعت هذه التدخلات ما بين تسهيل نفاذ منشآت القطاع إلى خطوط الائتمان والسيولة بكلفة ميسرة، وضمانات حكومية للبنوك للتوسع في إقراض هذا القطاع، وإعفاء منشآت القطاع من أقساط ومدفوعات الفائدة على القروض، وتأجيل الضرائب المستحقة عليها، وغيرها من التدخلات الأخرى.

من المتوقع أن تمتد فترة تعافي قطاع السياحة والسفر وعودته إلى المستويات المسجلة قبل الأزمة لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ست سنوات وفق تقديرات المنظمة العربية للسياحة والإتحاد العربي للنقل الجوي.

يعتمد طول فترة التعافي المتوقعة على عدد من العوامل من أهمها سرعة تعافي الاقتصاد العالمي، ومدى التنسيق ما بين دول العالم فيما يتعلق بتبني إجراءات صحية متناغمة، والفترة المتوقعة للوصول إلى لقاح للحماية من الفيروس، ومستويات عودة ثقة المسافرين. بناءً عليه، من المتوقع وفق فرضية "التعافي السريع" عودة نشاط قطاع السياحة والسفر في الدول العربية إلى المستويات المسجلة في عام 2019 خلال عام 2023، فيما يتوقع وفق فرضيتي "التعافي الوسطي"، و"التعافي البطيء" امتداد الفترة اللازمة لتعافي القطاع إلى ما بين 2024 و2026[15].

2. السياحة البينية العربية

يستحوذ التدفق السياحي العربي على نسبة ملموسة من إجمالي السائحين الوافدين في عدد كبير من الدول العربية. فقد سجلت البحرين أكبر نسبة للسائحين العرب من اجمالي عدد السائحين الوافدين بنسبة بلغت 97.4 بالمائة خلال عام 2018، وقد تركز ذلك بصورة أساسية في السائحين من دول الجوار بما يشمل السعودية والكويت. كما ساهم زيادة عدد السائحين من كل من السعودية، ومصر، والبحرين، وسورية في استحواذ السياحة البينية العربية الوافدة إلى الكويت على نسبة قدرها حوالي 66.2 في المائة من إجمالي عدد السائحين الوافدين الى الأراضي الكويتية وتلتها السودان بنسبة قدرها 50.5 بالمائة تمثل حجم السياحة العربية البينية من اجمالي السياحة الوافدة إليها خلال عام 2018.

كما استحوذت الأردن على نسبة قدرها 42.4 بالمائة للسائحين من الدول العربية من إجمالي عدد السائحين الوافدين للمملكة خلال عام 2018، تركزت ذلك بشكل أساسي في السائحين الوافدين من كل من السعودية، وفلسطين، والعراق، والكويت. أما السعودية فقد استحوذت على نسبة قدرها 36.3 في المائة للسائحين العرب من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى أراضيها، وخاصة من كل من الكويت، ومصر، والإمارات، والأردن. ومثلت نسبة السائحين العرب نحو 28.2 من إجمالي عدد السائحين

[15] المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، (2020). "دراسة تحليلية مشتركة حول الأزمات العالمية السابقة التي أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة جائحة كورونا - كوفيد19".

الوافدين إلى الإمارات عام 2018، تمثلت في السائحين الوافدين من كل من السعودية، وعُمان، ومصر، والكويت.

كما سجلت السياحة العربية الوافدة إلى لبنان نسبة قدرها نحو 27.1 في المائة من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى الأراضي اللبنانية، فقد قام بزيارة لبنان سائحين من كل من العراق، والأردن، ومصر، والسعودية. كما زار مصر سائحين من كل من السعودية، وليبيا، والأردن، والكويت، وقد مثلت نسبتهم نحو 21.2 بالمائة من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى الأراضي المصرية خلال عام 2018.

كما سجلت نسبة السائحين الوافدين إلى تونس من الدول العربية حوالي 18.7 بالمائة من إجمالي السائحين الوافدين اليها، تمثلت أساساً في السائحين الوافدين من كل من ليبيا، ومصر، والسعودية، والأردن. بالنسبة لقطر فقد جاء معظم السائحين العرب من كل من الكويت وعُمان بنسبة مثلت نحو 15.7 بالمائة من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى الأراضي القطرية. هذا وقد مثلت السياحة البينية العربية الوافدة إلى كل من الجزائر وعُمان وفلسطين والمغرب نسب تراوحت بين حوالي 1.0 في المائة ونحو 6.4 بالمائة من اجمالي عدد السائحين الوافدين إلى تلك الدول، جدول رقم (4).

جدول رقم (4)
إجمالي عدد السائحين ونسبة السياحة العربية البينية
(2018-2017)

الدول	2017			2018		
	اجمالي عدد السياح (مليون)	نسبة السياحة العربية إلى البلد المعني (%)	أكثر الدول العربية التي زارت الدولة المعنية	اجمالي عدد السياح (مليون)	نسبة السياحة العربية إلى البلد المعني (%)	أكثر الدول العربية التي زارت الدولة المعنية
الأردن	3.8	42.15	السعودية وفلسطين والعراق والكويت	4.2	42.41	السعودية وفلسطين والعراق والكويت
الإمارات	20.4	30.66	-	21.3	28.17	السعودية وعُمان ومصر والكويت
البحرين	11.4	96.99	السعودية والكويت ومصر والأردن	12.0	97.34	السعودية والكويت
تونس	7.1	19.31	ليبيا ومصر والسعودية والأردن، والجزائر	8.3	18.69	ليبيا ومصر والسعودية والأردن والجزائر
الجزائر	2.5	3.26	ليبيا	2.7	2.16	ليبيا
السعودية	16.1	37.49	الكويت ومصر والإمارات والأردن	15.3	36.30	الكويت ومصر والإمارات والأردن
السودان	0.8	51.35	-	0.8	50.48	-
عُمان	3.2	4.29	-	3.2	6.44	-
فلسطين	0.5	1.33	-	0.6	0.98	-
قطر	2.3	38.45	السعودية وعُمان والكويت الإمارات	1.8	15.74	الكويت وعُمان
الكويت	7.4	63.00	السعودية ومصر والبحرين وسورية	8.5	66.18	السعودية ومصر والبحرين وسورية
لبنان	1.9	28.69	العراق والأردن ومصر والسعودية	2.0	27.10	العراق والأردن ومصر والسعودية
مصر	8.3	23.66	السعودية وليبيا والأردن والكويت	11.3	21.18	السعودية وليبيا والأردن والكويت
المغرب	11.3	1.82	السعودية ومصر والإمارات والكويت	12.3	1.65	السعودية ومصر والإمارات والكويت

المصدر: منظمة السياحة العالمية (2020)، مجموعة بيانات إحصاءات السياحة.

3. صناعة السياحة والسفر في الدول العربية [16]

تعتمد صناعة السياحة على عدد من المحاور تتمثل بصورة أساسية في كل من المؤسسات الفندقية، والأنشطة الخاصة بتقديم الأغذية والمشروبات، وشركات نقل الركاب، ووكالات السفر والحجز. وتتفاوت إمكانيات صناعة السياحة المتوفرة في المنطقة العربية من دولة إلى أخرى من حيث عدد تلك المنشآت المقدمة لتلك الخدمات، ومستوى الجودة الخاصة بالخدمة المقدمة في هذا الشأن.

تعتبر السعودية من أكثر الدول العربية التي لديها منشآت تعمل في صناعة السياحة، حيث بلغ عدد المطاعم والمحلات التي تعمل في مجال المأكولات والمشروبات خلال عام 2018 حوالي 52 ألف منشأة. كما بلغ عدد شركات نقل الركاب حوالي 5.5 ألف شركة عام 2018. إضافة إلى ذلك فقد بلغ عدد الفنادق، ووكالات السفر والحجز بالسعودية حوالي 7.6 ألف و2.9 ألف على التوالي خلال عام 2018، جدول رقم (5).

جدول رقم (5)
أعداد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة والعاملين في القطاع في بعض الدول العربية (2018-2017)

الدول	السنوات	عدد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة (منشأة)				عدد العاملين حسب الأنشطة السياحية (بألف)				
		الفنادق والمؤسسات المماثلة	أنشطة تقديم المأكولات والمشروبات	نقل الركاب	وكالات السفر والحجز	الفنادق والمؤسسات المماثلة	أنشطة تقديم المأكولات والمشروبات	نقل الركاب	وكالات السفر والحجز	عدد العاملين
الأردن	2017	582	935	8	897	20.7	20.2	1.0	4.9	51.3
	2018	588	991	8	905	20.5	20.4	1.0	5.0	51.5
الإمارات	2017	1,058	17,474	..	..	132	277	..	..	..
	2018	1,106	17,474	..	..	..	..	..	..	..
البحرين	2017	196	100	1,579	273	15.0	3.0	2.0	2.0	..
	2018	207	115	1,457	300	17.0	3.0	..	2.0	..
السعودية	2017	6,093	34,851	3,935	3,083	129.6	442.1	172.1	41.5	..
	2018	7,629	52,024	5,488	2,878	115.0	289.5	88.3	25.1	..
السودان	2017	..	339	430	60	..	..	..	..	..
	2018	..	370	450	67	..	..	..	..	..
فلسطين	2017	130	7,172	..	311	2.5	18.7	1.3	0.9	..
	2018	130	..	..	..	3.0	20.8	1.2	1.1	..
لبنان	2017	579	4,550	..	550	..	..	..	1.7	123.5
	2018	582	3,321	..	573	..	..	..	1.7	131.5
مصر	2017	..	1,244	..	..	128	408	1,069	48	..
	2018	..	1,243	..	..	153	488	1,180	63	..
المغرب	2017	3,910	..	..	1,381	135.0	86.0	36.0	23.0	532
	2018	4,055	..	..	1,479	140.0	88.0	36.0	24.0	548

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مجموعة بيانات إحصاءات السياحة (2020)، واستبيان أثر السياحة على النمو، صندوق النقد العربي.

تعمل المنشآت العاملة في قطاع السياحة في الدول العربية على توفير عدد كبير من فرص العمل سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ففي **الأردن**، يوفر قطاع السياحة حوالي 0.6 فرصة عمل بطريقة غير مباشرة مقابل كل فرصة عمل واحدة (أي ما يعادل 6 فرص غير مباشرة مقابل 10 فرص مباشرة) [17].

[16] تشتمل صناعة السياحة في الدول العربية على عدد من الأنشطة، مثل خدمات إقامة السياح (الفنادق والمؤسسات المماثلة وخدمات الإقامة الأخرى)، وأنشطة الصناعات التي تخدم القطاع ومن أهمها الأغذية والمشروبات للسياح، وأنشطة نقل الركاب ووكالات السفر، وأنشطة خدمات الحجز الأخرى.

[17] وزارة السياحة.

وفي **المغرب**، فإن كل فرصة عمل مباشرة في قطاع السياحة يقابلها 1.5 فرصة عمل غير مباشرة [18].
وفي **ليبيا**، فقد تم حتى عام 2018 توفير حوالي 25 ألف فرصة عمل بطريقة غير مباشرة [19].

4. الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الدول العربية لمساندة قطاع السياحة

تبنت الدول العربية إجراءات ساهمت في تشجيع السياحية الداخلية والخارجية، حيث اتخذ العديد منها تدابير وسياسات تهدف إلى تحفيز السياحة إلى الدولة.

- **السياحة الداخلية**

الأردن: يتم إقامة الفعاليات والمهرجانات الثقافية والفنية في كافة المحافظات وعلى مدار العام بواقع 10 مهرجانات سنوياً يتم فيها تقديم عروض فنية وفولكلورية وتخصيص مساحة على هامش المهرجان لعرض المنتجات المحلية والحرف للبيع المباشر. كما تم تبني برنامج "أردننا جنة"، منذ عام 2014، وهو برنامج موجه للسياح الأردنيين يدعم فاتورة الرحلات السياحية الداخلية بواقع 40 في المائة ليشمل خدمات الطعام والشراب والإقامة والتنقلات وغيرها. إضافة إلى استحداث تقويم يتم فيه تجميع كافة المعلومات عن الفعاليات والمهرجانات والاحتفالات الرسمية والأهلية التي تقيمها شركات القطاع الخاص في كافة القطاعات لتحفيز السياحة الداخلية.

السودان: تم القيام بالعديد من المعارض الداخلية والمهرجانات الولائية، وتكثيف الجهود التنشيطية والتسوق السياحي عن طريق الاشتراك في المعارض والمؤتمرات السياحية والمهرجانات وتنفيذ الحملات التنشيطية المختلفة. إضافة إلى تبسيط إجراءات الدخول عبر المنافذ المختلفة (برية وجوية وبحرية)، وإعداد دراسات متخصصة تبين ميزات المنتج السياحي السوداني.

لبنان: تم تخصيص رحلات مجانية خلال السنة لزيارة المتاحف والأماكن الأثرية (وزارة الثقافة)، وتقديم اعفاءات عن رسم الدخول إلى الأماكن الأثرية لطلاب المدارس (وزارة الثقافة). إضافة إلى تقديم الخصومات التي تجريها مراكز التسوق في شهر شباط أو (ما يسمى بلاك فرايدي)[20] لدعم السياحة الداخلية.

---

18 وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.
19 إدارة المشروعات والاستثمار السياحي.
20 Black Friday، يسمى في الدول بالجمعة السوداء، وهو اليوم الذي يأتي مباشرة بعد عيد الشكر وعادة ما يكون في نهاية شهر نوفمبر من كل عام.

ليبيا: تسعى الدولة إلى توفير الظروف الملائمة لتشجيع وتحفيز السياحة الداخلية، وكذلك تسهيل إجراءات الاستثمار في قطاع السياحة الداخلية، إضافة إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني المهتمة بالسياحة الداخلية، وإقامة المهرجانات والأنشطة السياحية في كافة المدن الليبية واعتماد أيضاً المهرجانات الدولية

المغرب: اتخذت مجموعة من التدابير بغية رفع نسبة مساهمة السياح الداخليين في ليالي المبيت، وتوفير عروض ومنتجات سياحية ملائمة للعادات والتقاليد وشرائح فئات الدخل المختلفة وأنماط الاستهلاك. نذكر من بين هذه التدابير برنامج "بلادي" الذي يهدف إلى خلق مجموعة من المحطات السياحية المتجانسة من حيث المنتجات السياحية التي تستجيب لتطلعات السياح المحليين وتوجد بالمناطق الأكثر ترددا من قبلهم.

- **السياحة الخارجية**

أما بالنسبة للإجراءات والسياسات التي تبنتها الدول العربية لتشجيع السياحة الخارجية، فقد طبق عدد من الدول العربية استراتيجيات وسياسات لتشجيع السياحة الخارجية، بهدف تحفيز المزيد من السائحين من دول العالم للاستمتاع بزيارة الأماكن السياحية والترفيهية التي تتميز بها الدول العربية في هذا الشأن.

الأردن: تم تقديم معاملة تفضيلية للسياح العرب أسوة بمواطني الدولة من حيث رسوم دخول المواقع السياحية والأثرية بالدولة، جاء على رأسها موقع البتراء أحد عجائب الدنيا الجديدة. إضافة إلى تطوير البنية التحتية داخل وحول المواقع السياحية والأثرية بما فيها إقامة مراكز لتقديم خدمات أساسية للزوار. علاوةً على تحسين شبكة الطرقات، وإحكام المنظومة الأمنية، وإطلاق حملات ترويجية في كافة الدول من خلال كافة وسائل التواصل، ودعم رحلات الطيران الغير مجدولة ومنخفض التكاليف للمملكة من عدة وجهات أوروبية.

لبنان: وفي إطار تعريف وكالات السفر والسياحة العالمية، بمقومات لبنان السياحية من أجل جذب السياح لزيارة لبنان، قامت وزارة السياحة بدعوة تلك الشركات والوكالات من كافة دول العالم للاطلاع على المعالم السياحية والخدمات التي توفرها لبنان لزوارها، خاصة بالفنادق وبيوت الضيافة والمراكز السياحية الأخرى الموزعة بمختلف المناطق اللبنانية. كما تم القيام بإعداد حملات الدعاية والإعلان للترويج للسياحة في لبنان مع الوكالات السياحية في الخارج. إضافة إلى ذلك تقوم وزارة السياحة بالمشاركة في المعارض والمهرجانات الخارجية لجذب المزيد من السائحين، وتأمين برامج سياحية متكاملة تشمل أسعار التذاكر والإقامة والنقل.

ليبيا: تم إصدار البريد السياحي، وإصدار أطلس ليبيا السياحي وتوثيق وإصدار خرائط المسارات السياحية، وكذلك إصدار الخارطة الاستثمارية وعرضها على المستثمر الأجنبي.

المغرب: يعمل على تكثيف عمليات الترويج والتسويق لتحسين السياحة إلى للمغرب، خاصة من خلال الترويج السياحي باستخدام المنصات الرقمية، وتطوير تنافسية الخدمات الجوية عبر تعزيز التعاون في مجال الطيران المدني مع البلدان المصدرة للسائحين، إلى جانب عقد شراكات استراتيجية مع شركات الطيران لتعزيز الربط الجوي الداخلي والخارجي.

- **الإجراءات والسياسات على صعيد تهيئة البنية الأساسية للمشروعات السياحية**

قامت العديد من الدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة باتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات على صعيد تهيئة البنية الأساسية المناسبة لإنشاء المشروعات السياحية والفندقية وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع السياحي وتشجيع السياحة الداخلية، كذلك في بعض الدول العربية التي تحتل السياحة الداخلية أهمية خاصة بها. وفيما يلي عرض لتجارب الدول العربية في هذا الشأن.

الأردن: تمثلت الإجراءات والسياسات[21] التي اتخذتها الحكومة، لمساندة قطاع السياحة على صعيد تهيئة البنية الأساسية المناسبة لإنشاء المشروعات السياحية والفندقية، فيما يلي:

1. تأهيل الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية والأثرية والمنشآت السياحية.
2. إنشاء مراكز زوار لاستقبال السياح وتقديم الخدمات الأساسية وإقامة المتاحف والوحدات الصحية وادامة مستوى النظافة والصحة العامة.
3. ترميم وتأهيل وصيانة المباني التراثية والمواقع الأثرية وتهيئتها لاستقبال الزوار.
4. إتاحة إدارة المواقع السياحية من قبل القطاع الخاص والمجتمعات المحلية حول هذه المواقع.
5. تدريب الموارد البشرية وتأهيلها بالمهارات المطلوبة لسوق العمل لتلبية حاجة القطاع من العمالة المؤهلة بأفضل المهارات المتخصصة والفنية.

أما فيما يخص جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع السياحي، فقد قامت الأردن بتقديم حوافز ضريبية وجمركية على مدخلات الإنتاج للمشاريع السياحية في المناطق التنموية، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية لتشجيع شركات النقل السياحي لتحديث أسطول النقل العامل لديهم.

بالنسبة لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال السياحة، قامت الحكومة بتدريب العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بأفضل المهارات المتبعة عالمياً. ودعم مشاركة هذه المشروعات في المعارض الدولية والمحلية لمساعدتها في ترويج منتجاتها في مختلف دول العالم.

إضافة إلى ذلك، تحرص الأردن على خضوع جميع المشروعات العاملة في مجال السياحة للرقابة والإشراف الحكومي لضمان مراعاتها لمستويات الجودة وعدم المغالاة في الأسعار المقدمة للسائحين.

---

[21] وزارة السياحة.

حيث أصّدرت وزارة السياحة والآثار الأردنية مجموعة تعليمات تنظم عمل المنشآت السياحية العاملة[22] في القطاع السياحي لكافة المهن ويتم التحقق بشكل مستمر من التزام هذه المنشآت بالتعليمات. كما يتم النظر في المنشآت المخالفة للتعليمات على أساس أسبوعي من خلال لجنة تم إنشاؤها لفض النزاعات بين المنشآت ولاتخاذ الإجراءات بحق المخالفين. وتم أيضاً إنشاء مديرية خاصة بالتوعية لتثقيف المنشآت السياحية بالتعليمات لضمان اطلاعهم وفهمهم الشامل لكل ما ورد فيها قبل الجولات التفتيشية وبعد إغلاق المنشآت لغايات تصويب وترتيب أوضاعهم.

السودان: قامت الدولة بتوفير البنية التحتية في مناطق الجذب السياحي بغرض تفعيل النشاط السياحي بالعمل مع الجهات ذات الصلة لتأهيل البنية المناسبة من أجل زيادة وتطوير وتأهيل المرافق القائمة والمنشآت ذات الصلة بصناعة السياحة في جميع أنحاء السودان. أما فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع السياحي، فقد تم تشجيع المستثمرين والقطاع الخاص لإقامة المنشآت السياحية الاستثمارية من خلال التركيز على المشروعات الرائدة بالعمل مع الجهات ذات الصلة على تقديم التسهيلات السياحية (من خلال تخفيض الرسوم المباشرة والجبايات،...إلخ) على المنشآت والخدمات السياحية. أما فيما يخص مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال السياحة، فقد تم التعريف بالحضارات السودانية وتطوير المصنوعات اليدوية والتراثية، وإشراك ومساعدة المجتمعات المحلية في تطوير المصنوعات اليدوية وإقامة المتاحف القومية والولائية والمتخصصة.

لبنان: اتخذت بعض الإجراءات على صعيد البنية الأساسية المناسبة لإنشاء المشروعات السياحية والفندقية، خاصة في مجال تسهيل المواصلات، حيث تم إنشاء الطرق والجسور للتخفيف من زحمة السير على الطرق. كما قامت وزارة السياحة بتسهيل الإجراءات الخاصة بتصنيف الفنادق والمنشآت السياحية عبر وضع آلية بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة. أما بشأن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع السياحي والاستفادة من المزايا الطبيعية، فقد منحت الحكومة العديد من المزايا في هذا المجال منها السرية المصرفية، وحرية نقل الأموال ما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما لعب الإطار القانوني والسياسات المشجعة على الاستثمار في لبنان دوراً مهما في الحفاظ على ثقة المستثمر في الاقتصاد المحلي. وقد كان توافر الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة ومتعددة اللغات دوراً أساسياً في تثبيت لبنان على خارطة الاستثمار.

إضافة إلى القيام بإجراء حملات ترويجية متعددة في مختلف وسائل الأعلام الدولية يتم من خلالها تسليط الضوء على فوز بعض المدن اللبنانية بالمرتبة الأولى عربياً وتصنيفها من العشر الأوائل عالمياً كأفضل المدن السياحية في العالم، عبر وزارة السياحة وعبر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان **"إيدال"** التي تقوم بالترويج للسياحة في لبنان والفرص الاستثمارية في قطاع السياحة كجزء من علمها في الترويج

[22] الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والاثار الأردنية.

لمجمل القطاعات الإنتاجية وفرص الاستثمار بها. كما توفر "إيدال" لعدد من القطاعات الإنتاجية التي تشمل قطاع السياحة حوافز ضريبية مختلفة تساعد على جذب الاستثمار إلى لبنان بالإضافة إلى تأمين كافة التسهيلات والمعاملات الإدارية للمستثمرين الراغبين في تأسيس أعمالهم في لبنان.

بالنسبة لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال السياحة، فانه نظراً لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث تشكل داعماً أساسياً للاقتصاد، وتعتبر محركاً اقتصادياً لتعزيز النمو وخلق فرص العمل، تعمل الحكومة باستمرار على حماية التشريعات المواتية لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لحفزها للتقدم إلى الأمام، وإقامة شراكات مع المؤسسات والمنظمات الأخرى من أجل برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إضافة إلى توفير الخبرات وإقامة الفعاليات السياحية ذات الصلة، وجمع ونشر المعلومات عن هذا القطاع. كما توفر السلطات اللبنانية "عبر مؤسسة كفالات" قروض ميسرة ومدعومة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تمنحها المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" للمشاريع الاستثمارية. حيث يُمنح هذا النوع من الحوافز إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف تأمين أعلى مستوى من الدعم لتلك المشاريع الواقعة في المناطق التي تواجه تحدّيات اجتماعية واقتصادية.

من جانب آخر، فإن تلك المشروعات تخضع للرقابة والإشراف الحكومي من حيث مراعاة مستويات الجودة، حيث إن هناك هيئات رقابية حكومية تابعة لوزارات السياحة والصحة والاقتصاد تقوم بزيارات دورية للمشاريع السياحية للتأكد من جودة المنتج والخدمة وعدم المغالاة في الأسعار.

ليبيا: قامت الحكومة في سبيل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع السياحي، بإعطاء الصبغة السياحية على المواقع الخاصة بالتنمية السياحية، ونزع الملكية للمنفعة العامة لبعض المواقع لغرض الاستثمار السياحي، إضافة الى تقديم التمويل اللازم لتلك المشاريع السياحية الخدمية. أما على صعيد جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع السياحي، فقد قامت الحكومة بإصدار القوانين الخاصة بتقديم الإعفاءات من الرسوم الجمركية، والإعفاء من رسوم المناولة بالموانئ على المواد والمعدات والآلات المستوردة للمنشأة السياحية، إضافة إلى استحداث النافذة الواحدة لتسهيل إجراءات المستثمر.

أما فيما يتعلق بمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة، فقد تم تحفيز وتشجيع المستثمرين في المشروعات السياحية بالانتفاع بالأراضي لإقامة المشاريع السياحية، ومنح الأراضي بأسعار مغرية محفزة وخاصة تلك المصنفة للاستثمار السياحي. كما تقوم السلطات الحكومية بالإشراف والرقابة على جميع المشروعات العاملة في مجال السياحة، بهدف التأكد من مراعاة مستويات الجودة المطلوبة وعدم المغالاة في الأسعار المقدمة للسياح لكافة السلع والخدمات.

المغرب: فيما يخص جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع السياحي، فقد تم وضع مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل تشجيع وتعزيز الاستثمار، حيث تم إيلاء اهتمام خاص بتحسين مناخ الأعمال، الأمر الذي مكن المغرب من تحسين مرتبتها العالمية في مؤشر بيئة الأعمال لتحتل المرتبة 53 عام 2020 [23]. في هذا السياق، من أجل تعزيز المنتج السياحي وتحسين جودته، فقد تم وضع إطار تحفيزي لإنعاش الاستثمارات في هذا القطاع، نذكر منها على سبيل المثال:

1. وضع آليات لتسهيل التمويل البنكي عن طريق ضمان القروض لتمويل المشاريع السياحية.
2. إجراءات تحفيزية في القانون العام تشمل الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة على الممتلكات التجهيزية المقتنية بالمغرب أو بالخارج لمدة 36 شهراً، والإعفاء من الضريبة على الشركات خلال السنوات الخمس الأولى من الاستغلال، وتخفيض نسبة الضريبة على الشركات إلى 17.5 في المائة من قيمة المعاملات بالعملة الأجنبية بعد مضي خمس سنوات من بداية الاستغلال وتخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة إلى 10 في المائة على عائدات الإيواء بالفنادق.

بالنسبة لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة، فتستفيد من برنامج يهدف إلى تأهيل ودعم التنافسية. تتم هذه المشروعات المواكبة عبر تمويل الدراسات والأبحاث ذات الصلة بإشراف خبراء ومكاتب دراسات مسجلين لدى الوكالة الوطنية للمقاولة الصغيرة والمتوسطة.

5. التحديات التي تواجه قطاع السياحة وإجراءات التغلب عليها

بعد أن تم استعراض أهم التطورات في قطاع السياحة والسياسات التي طبقتها الدول العربية في هذا الشأن، سيتم في هذا الجزء تناول أهم التحديات التي يواجها القطاع بشكل عام والإجراءات التي اتخذتها الدول لتحسين وتحفيز أداء هذا القطاع الهام في الآونة الأخيرة، التي يتمثل أهمها فيما يلي:

1. الحاجة إلى إقامة البنية التحتية المناسبة في مواقع الجذب السياحي وزيادة الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية لقطاع السياحة في المنطقة بشكل عام. ذلك حيث أن البنية التحتية الحالية في كثير من الدول العربية ليست مهيئة لاستقبال الزيادة المتوقعة في عدد السائحين من عدد الأسواق الجديدة.
2. نشر الثقافة السياحة في المجتمع العربي والترويج والتسويق لجذب السياح.
3. ارتفاع وتعدد الرسوم والجبايات وازدواجيتها في بعض الدول العربية.
4. مدى توفر الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في مجال الخدمات السياحية.

[23] Doing Business, Comparing Business Regulation in 190 Economies, 2020

5. أهمية توفير التأهيل والتدريب المستمر للكوادر البشرية العاملة في مجال السياحة.
6. عدم استقرار الظروف الداخلية في بعض الدول العربية.
7. ضعف تنافسية أسعار المنتج السياحي في بعض الدول نظراً لارتفاع التكاليف التشغيلية لمقدمي الخدمات السياحية كالطاقة والمياه وغيرها من ناحية، وانخفاض مستوى جودة الخدمة المقدمة من ناحية اخرى.
8. ارتفاع مستوى أسعار النقل الجوي وأهمية تنشيط دور الطيران منخفض التكاليف.
9. ضعف أسواق المنتجات السياحية والنماذج الأثرية في بعض الدول.
10. ضعف مستوى الترويج السياحي في الخارج للدول المعنية.
11. مواكبة قطاع السياحة العربي للتطور الهائل لمتطلبات وسلوك السائحين.
12. أهمية التركيز على جذب السائحين من بعض الأسواق الجديدة الواعدة، خاصة منها الدول الأوروبية والبرازيل وروسيا والهند والصين، حيث إن تزايد عدد السائحين من هذه المناطق يشكل فرصة لزيادة العائدات من السياحة للدول العربية. أما فيما يتعلق بالإجراءات الحالية والمستقبلية التي تهدف للتغلب على تلك التحديات التي تواجه قطاع السياحة في الدول العربية، نعرض فيما يلي أهم تلك الإجراءات:

- **الإجراءات الحالية**

1. دعم قطاع الطيران وتبني مفهوم الطيران منخفض التكاليف.
2. تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين الحاليين والمحتملين، لجذبهم للاستثمار في القطاع السياحي العربي.
3. تطوير البنية التحتية في الدول العربية بشكل مستمر وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى الطرق من خلال إنشاء الجسور، والطرق السريعة الممهدة.
4. التركيز على استمرار مبدأ الشراكة الفاعلة بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بعملية التنمية السياحية وما يتبعه من شفافية، من خلال منظومة متناسقة ومتكاملة الأطراف، وتتألف أطرافها من القطاع الحكومي، ويشمل وزارة السياحة والآثار والوزارات ذات العلاقة ومؤسسات التعليم التدريب وأجهزة الاعلام المختلفة.

- **الإجراءات المستقبلية**

1. تطوير نمط الأنواع المختلفة من السياحة مثل سياحة المؤتمرات، وسياحة السفاري في الدول العربية.
2. تطوير مستوى ونمط السياحة الصحية والتعافي وتسويقها في الدول العربية والعالمية، وذلك في ضوء توفر الإمكانيات في هذا الشأن.
3. تعزيز القدرة التنافسية للنقل الجوي، لا سيما من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع الدول المُصدرة الرئيسة وكذلك الأسواق الجديدة ذات الإمكانات العالية.
4. عقد المزيد من الاتفاقيات السياحية وبرامج الترويج السياحي في الأسواق الرئيسة والواعدة.

5. الاستمرار في الحفاظ على الآثار الثابتة والمنقولة وصيانتها وترميمها وتصنيفها باستخدام الوسائل العلمية الحديثة والاستفادة منها لأغراض العرض المتحفي والجذب السياحي.
6. العمل على استكمال المسح الخاص بالآثار في بعض الدول العربية بهدف تحديد ملامح الخارطة الأثرية للبلاد.
7. العمل على إنشاء المتحف الإلكتروني للآثار واستخدام ألية حديثة للترويج السياحي.
8. تطوير خدمات الأمن السياحي وربطها بالمناطق والمنشآت السياحية في كافة أرجاء الوطن.
9. إدخال الرقابة الإلكترونية في المنشآت السياحية وتأمين مسار الرحلات السياحية وربطها بنظام التموضع العالمي (GPS).
10. الاهتمام بجذب السائح العربي الذي يجد في الدولة وطنه الثاني.

ثالثاً: تقدير نموذج كمي لدراسة أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية

1. الأدبيات والدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع دراسة أثر السياحة على النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب الكمية. ركز عدد من هذه الدراسات على قياس الأثر في الدول العربية. ففي دراسة للباحث (Taizeng Ren, Muhlis Can) (2019)[24] وآخرون، حول أثر مستوى جودة السياحة على التنمية الاقتصادية والبيئية لعدد من دول البحر الأبيض المتوسط، تم التركيز على قياس مستوى الإيرادات منذ وصول السائحين إلى الدول المعنية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي والتلوث البيئي. استخدمت الورقة بيانات سنوية للفترة من عام 1995 إلى عام 2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، واختبار السببية غير المتجانسة. أظهرت النتائج أن الإيرادات السياحية تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أن لها تأثيراً إيجابياً على زيادة مستوى التلوث البيئي وخاصة مستوى الانبعاثات الغازية. تؤكد النتائج الخاصة بتلك الدراسة على أهمية التنمية المستدامة للسياحة، أي تطوير قطاع صناعة السياحة دون الإضرار بالبيئة.

في دراسة للباحثين خلوط عواطف وعيسى نبوية (2017)[25]، حول " أثر السياحة على النمو الاقتصادي بالجزائر، والمغرب، وتونس" خلال الفترة (1995-2015)، تم قياس أثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وكذلك أثرها على ميزان المدفوعات والعمالة. خلصت الدراسة إلى

[24] Taizeng Ren, Muhlis Can, Sudharshan Reddy Paramati, Jianchun Fang, and Wanshan Wu, (2019) "The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries", MDPI.

[25] خلوط عواطف وعيسى نبوية (2017)، "أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (9)، رقم (1)، الصفحات (33-56).

المساهمة الإيجابية للإيرادات السياحية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب وتونس، أما بالنسبة للجزائر فلم تصل الدراسة إلى تأييد الأثر الإيجابي للسياحة كمصدر رئيس ومهم للدخل.

في دراسة أخرى للباحث أبراهيم أرسلان (2009)[26] بعنوان "تأثير السياحة على النمو الاقتصادي: حالة تركيا"، تم تحليل العلاقة السببية بين قطاع السياحة والنمو الاقتصادي، من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1985-2007). توصلت الدراسة إلى تأكيد الأثر الإيجابي لقطاع السياحة على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

كما قامت فايزة منصور وآخرون (2019)[27] بإعداد دراسة حول " مساهمة السياحة المستدامة في النمو الاقتصادي والعمالة في باكستان"، خلال الفترة (1990-2015). تم في هذه الدراسة تطبيق نماذج الانحدار الذاتي والتكامل المشترك. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للسياحة على النمو الاقتصادي وقطاع التوظيف في باكستان. إضافة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين السياحة والنمو الاقتصادي. وقد أكدت الدراسة أهمية التركيز على السياسات الخاصة بتعزيز السياحة بسبب إمكاناتها الكبيرة في زيادة العائدات من النقد الأجنبي والاحتياطيات الرسمية.

في دراسة للباحثين رابح مناصر وعمران بشراير (2019)[28]، بعنوان "أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2014)"، قام الباحثان بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من معدل النمو الحقيقي، وإيرادات السياحة، وعدد الليالي الفندقية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) واختبار السببية. توصلت النتائج إلى أنه لا يوجد تأثير كبير لقطاع السياحة على النمو الاقتصادي، يُمكن تفسير النتائج في ضوء اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على قطاع الصناعات الاستخراجية في توليد القيمة المُضافة، وهو ما ينسجم مع النتائج التي خلصت إليها الدراسة السابقة لكل من خلوط عواطف وعيسى نبوية.

[26] Ibrahim Arslan, The Impact of Tourism on Economic Growth: The Case of Turkey, Üsküdar University, 2009.

[27] Faiza Manzoor and Other, The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan (2019), International Journal of Environmental Research and Public Health.

[28] رابح مناصر وعمران بشراير (2019)، أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2014. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد.

2. تقدير أثر متغيرات السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية

تم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة (1995-2018) لتقدير نموذج يقيس أثر القطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. شمل البيانات ستة عشر دولة عربية: الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وسورية، والعراق، وعُمان، والقُمر المتحدة، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، واليمن.

- gdp: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.
- receipt: المتحصلات السياحية.
- t-exp: الانفاق على السياحة في الدول العربية.

تم تطبيق منهجية الأثر الثابت (Fixed Effect) والأثر العشوائي[29] (Random Effect)، في قياس أثر مؤشرات القطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث توضح المعادلة رقم (1) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات السياحة المُدرجة في النموذج.

$$gdp_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 receipt_{i,t} + \alpha_2 t_exp_{i,t} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

كما تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام منهجية "Levin–Lin–Chu, 2002"[30] للتأكد من مدى استقرار المتغيرات المُدرجة في المعادلة، وقد أستلزم الأمر تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبقية المتغيرات إلى دوال لوغاريتمية. كذلك تم إجراء اختبار تجانس السلاسل الزمنية المقطعية (Heteroskedasticity test) باستخدام اختبار (Pesaran's Test)[31] حيث تبين أن النموذج الأخطاء العشوائية متجانسة.

تقدير نموذج الأثر الثابت والعشوائي

بعد إجراء عملية المفاضلة بين النموذجين الثابت والعشوائي باستخدام اختبار (Hausman test)، تبين أن نموذج الأثر المباشر يعطي نتائج أفضل من نموذج الأثر العشوائي بناءً على (إحصائية كاي سكوير"0.006"). فيما يلي نستعرض نتائج تقدير النموذج، جدول رقم (6).

[29] Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data Third edition, John Wiley & Sons Ltd, 2005
[30] Hadri, K., Testing for stationarity in heterogeneous panel data, Econometrics Journal 3: 148–161, 2000.
[31] Diagnostic Tests of Cross Section Independence for Nonlinear Panel Data Models, Cheng Hsiao, M. Hashem Pesaran, Andreas Pick, University of Cambridge, April 2007.

جدول رقم (6)
تقدير نموذج الأثر المباشر لقطاع السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)	منهجية الأثر المباشر
المتغيرات المُستقلة: العائدات السياحية P-Value	0.364 (0.000)
الإنفاق على السياحة P-Value	0.282 (0.003)
القاطع P-Value	5.9 (0.000)
إحصائية فيشر (F) P-Value	59.75 (0.000)
معامل التحديد بين المجموعات معامل التحديد النسبة داخل المجموعات	79% 72%
عدد المشاهدات عدد المجموعات	310 18

تشير القيمة بين القوسين إلى إحصائية (P-Value).

تبين من الجدول أعلاه رقم (6) الخاص بتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبعض متغيرات السياحة ما يلي:

- العائدات من السياحة لها أثر إيجابي على الـــناتج المحلي الإجمالي، كما أن المتغـــير معنوي من الناحيـــة الإحصائيـــة.
- درجة مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للعائدات من السياحة تصل إلى نحو (0.364) في المائة، مما يعني أن ارتفاع العائدات السياحية بنسبة 1 في المائة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.36 في المائة.
- متغير الانفاق على السياحة له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير معنوي من الناحية الإحصائيـــة.
- درجة مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للإنفاق على السياحة تقدر بنحو (0.28) مما يعني أن ارتفاع الانفاق السياحي بنحو 1.0 في المائة سيؤدى إلى ارتفاع معدل النمو بنحو 0.28 في المائة.

رابعاً: التوصيات

بناءً على ما سبق من النتائج ومقترحات الدول العربية الواردة في ردود على استبيان السياحة في الدول العربية، نستعرض فيم يلي أهم التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء قطاع السياحة في الدول العربية.

1. التركيز على تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة من خلال ضمان تحسين وتطوير شبكة الطرق وتحديث المنشآت السياحية والمرافق، علاوة على تشجيع السياحة البينية بين الدول العربية، وتفعيل الاتفاقيات السياحية وإطلاق مشاريع سياحية مشتركة بين الدول العربية.
2. العمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات السياحية في الدول العربية ورفع مستوى جودتها وفقاً للمعايير العالمية.
3. تأهيل الكوادر العاملة بقطاع السياحة ورفع مستوى مهارتها في مجال الإرشاد والتسويق السياحي وتصميم البرامج السياحية.
4. العمل على تكثيف الحملة الإعلامية عبر القنوات المسموعة والمرئية في الدول العربية ووسائط الإعلام الأخرى لإبراز مناطق الجذب السياحي في الدول العربية.
5. التركيز على تعزيز دور السياحة الداخلية في عدد من الدول العربية وتقوية مساهمتها في إجمالي عدد الليالي والإيرادات السياحية.
6. تشجيع الطيران منخفض التكلفة لجذب أعداد أكبر من السياح من الأسواق الرئيسة والواعدة.
7. تطوير الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة ومشاركة البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع السياحي بين الجهات المعنية في الدول العربية.
8. الاستفادة من التجارب وتبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال السياحة، وإبراز أهمية التعاون ما بين دول المنطقة وخاصة في جهود الترويج السياحي المشترك.
9. العمل على تسهيل اصدار تأشيرات السفر لأغراض السياحة وإعفاءها من الرسوم.
10. يفرض طول فترة التعافي المتوقع لقطاع السياحة في الدول العربية بعض الانعكاسات على صعيد السياسات بالنسبة لصناع القرار في الدول العربية. من الأهمية بمكان أن تتمحور التدخلات الحكومية حول صياغة خطط عاجلة لدعم تعافي المنشآت العاملة في القطاع وتمكينها من تجاوز آثار الأزمة ومعاودة النشاط والمحافظة على العمالة التي توظفها. تتضمن هذه الخطط المُقترحة عدد من السياسات من بينها[32]:

[32] صندوق النقد العربي، (2020). " تداعيات أزمة فيروس كورونا المُستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي"، موجز سياسات، العدد الخامس عشر.

- تقييم الأثر الكمي لأزمة فيروس كورونا على قطاعات السياحة العربية كنقطة انطلاق من شأنها مساعدة الحكومات على بلورة تدخلات موجهة بالأساس إلى الأنشطة والشركات الأكثر حاجة للدعم.
- تشجيع السياحة الداخلية، حيث تعتمد عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس والسعودية وفلسطين على نشاط السياحة الداخلية الذي يسهم بجانب مهم في إيرادات القطاع.
- دعم الأجور والنفقات التشغيلية، حيث تعتبر صعوبات الوفاء بالأجور وغيرها من النفقات التشغيلية الأخرى أهم تحدي يواجه المنشآت السياحية.
- تشجيع نفاذ القطاع إلى التمويل الميسر وتبني برامج لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع التي تمثل 80 في المائة من منشآت القطاع، حيث سيتعين على الحكومات لضمان قدرة المشروعات السياحية على الوفاء بالتزاماتها التشغيلية.
- تبني تدابير صحية لإعادة تشغيل المنشآت السياحية، فمع اتجاه الحكومات تدريجياً إلى التخفيف الكلي أو الجزئي لحالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، أصبح من الضروري التوجه إلى عودة النشاط التدريجي الآمن لقطاع السياحة وفقاً لترتيبات صحية ووقائية مناسبة.

المراجع

المراجع العربية

1. خلوط عواطف وعيسى نبوية (أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (9)، رقم (1)، الصفحات (33-56).
2. صندوق النقد العربي (2019)، استبيان أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
3. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي المُوحد لعام (2019).
4. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية.
5. رابح مناصر وعمران بشراير (2019)، أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2014)، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد.

المراجع باللغة الانجليزية

6. Cheng Hsiao, M. Hashem Pesaran, Andreas Pick (2017), "Diagnostic Tests of Cross Section Independence for Nonlinear Panel Data Models", University of Cambridge.
7. Badi H. Baltagi (2005), "Econometric Analysis of Panel Data" *Third edition*, John Wiley & Sons Ltd.
8. Faiza Manzoor and Other (2019), The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan, International Journal of Environmental Research and Public Health.
9. Hadri, K. (2000), "Testing for stationarity in heterogeneous panel data", Econometrics Journal 3: 148–161.
10. Ibrahim Arslan (2009), "The Impact of Tourism on Economic Growth: The Case of Turkey", Üsküdar University.
11. ILO, labor Statistical Database.
12. Taizeng Ren, et al. (2019) "The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries", MDPI.
13. World Travel & Tourism Council (2020), "Global Economic Impact and Trend".
14. World Tourism Organization (2020), "Tourism Statistical Data Set Database".
15. World bank, World Development Indicators, database.

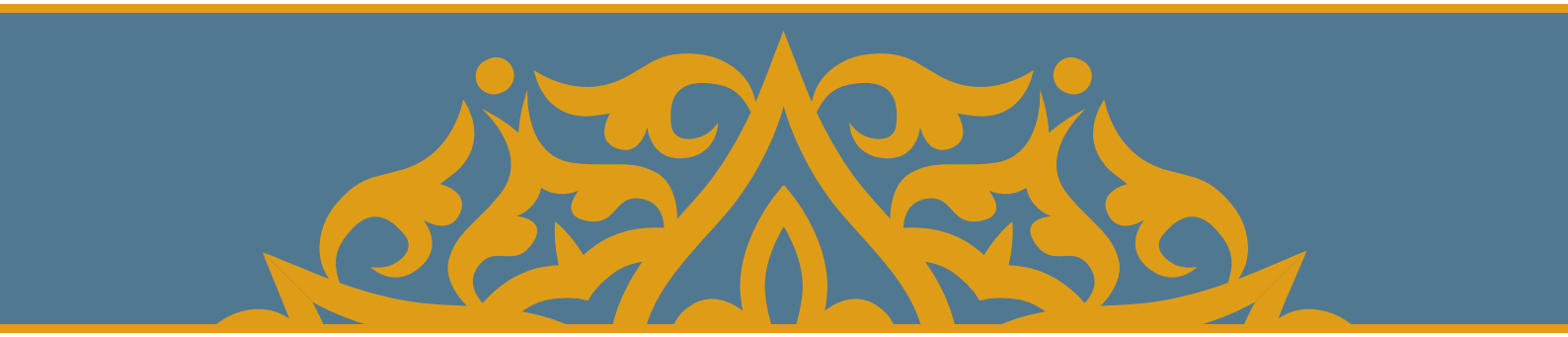

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND